كلية دار العلوم
قسم الشريعة الإسلامية

الآراء الأصولية
للإمام أبي زكريا يحيى الرُّهوني المتوفّى سنة (٧٧٣هـ)

((دراسة تحليلية))

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية

إعداد

الطالب/ حمـــزة هديـــة خليفـــة أبوقـــريـــن

إشراف

الأستاذ الدكتور/ إبراهيم محمد عبد الرحيم

أستاذ الشريعة الإسلامية بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾

سورة النمل جزء من الآية (١٩)

الإهداء

يقول الله –تعالى–: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾[1]

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من جعلهما الله سبباً في وجودي وحباني بدفئهما ومحبتهما أبي وأمي

– إلى أبي أساس النصح والأمان وعنوان الصبر والثبات والمثابرة في حياتي داعياً الله –تعالى– أن يطيل عمره ويرزقه الصحة والعافية

– إلى أمي نبع المحبة والدفء والحنان والدة ومربية وناصحة، بذلت الغالي والنفيس من جهدها ووقتها وصحتها، فلا كلّت ولا بخلت ولا ملت، فكانت مدرسة في بناء الأسرة ورعايتها، داعياً الله –تعالى– أن يشفيها ويرزقها الصحة والعافية، وأن يبقيها لي سنداً وعوناً وملاذاً من هموم الحياة ومنغصاتها

﴿وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا ﴾[2].

– أهدي هذا العمل إلى إخوتي الأعزاء اللذين كانوا لي خير سند وخير عون وأسأل الله لهم التوفيق والفلاح والهداية والسداد.

– أهدي هذا العمل إلى رفيقة دربي وأم أبنائي داعياً الله –تعالى– أن يبارك لي في ذريتي وأهل بيتي وأن يكونوا دوماً قرة عين لي.

---

[1] سورة الإسراء جزء من الآية (٢٣).
[2] سورة الإسراء جزء من الآية (٢٤).

شكر وعرفان

أحمد الله – تعالى– وأشكره وأمن بنعمته علي بما أولاني من نعم لا تحصى، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

فإني أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان إلى:

فضيلة الأستاذ الدكتور/ **إبراهيم محمد عبدالرحيم** الذي تفضل مشكوراً بقبول الإشراف على هذه الرسالة رغم كثرة مشاغله ومسؤلياته، فلمست منه متابعة الأستاذ وحرص الأب فأعطاني من وقته، وكان لتوجيهاته ونصائحه أعظم الأثر في إنجاز هذه الرسالة، فأسأل الله – تعالى– أن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

وأتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذين الكريمين:

الأستاذ الدكتور / **محمد السيد الدسوقي**

والأستاذ الدكتور / **صبري عبد الرؤوف محمد**

اللذين تفضلا بقبول مناقشة هذه الرسالة مشكورين، على الرغم من كثرة مشاغلهما وأعبائهما العلمية والحياتية.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى عميد كلية دار العلوم– جامعة القاهرة، وإلى جميع أعضاء هيئة التدريس بها، وإلى جميع المنتسبين إليها، وأخص بالذكر منهم رئيس قسم الشريعة الإسلامية وأعضاء هيئة التدريس به، ومدير إدارة الدراسات العليا بالكلية والموظفين العاملين بها، وذلك لما قدموه لي من عون ونصح وإرشاد وتذليل للصعاب، وأدعو الله – تعالى– أن يحفظ هذه الكلية قلعةً علميةً شامخةً مؤديةً دورها العلمي على أكمل صورة وأفضل حال.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد

فإنّ علم أصول الفقه الإسلامي هو الضّابط المُحْكم والمقياس الدقيق في استنباط الأحكام الشرعية من مصادرها النقلية والعقلية، فهو علم تداخل فيه النقل مع العقل، وشهد هذا العلم تطوراً ملحوظاً بعد ظهوره مستقلاً عن بقية العلوم الشرعية على يد الإمام الشافعي –رحمه الله تعالى– ، ويتصف هذا العلم بدقة مباحثه وصرامة قواعده ووعورة البحث فيه؛ لأنّ استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها مشروط بوصف الدقة والضبط.

وسلك الأصوليون في تدوين القواعد الأصولية بعد وفاة الإمام الشافعي طريقتين:

الطريقة الأولى وهي طريقة المتكلمين وتعتمد في تدوين القواعد الأصولية على ما يستلزمه النقل ويقتضيه العقل، فتحقق هذه القواعد تحقيقاً منطقيّاً لما يؤيده البرهان النقلي والعقلي، ثم برز من بعدهم من اشتغل بجمع ما في مصنفاتهم، وضبط مسائلها، وتمييز مذاهب أصحابها مع بسط في القول ووضوح في العبارة؛ لتكتملَ بذلك أبواب هذا العلم وفصوله ومباحثه، وتتبيَّنَ مسائله وقواعده وأسسه، بل إن المذاهب الأصولية هي –أيضاً– قد تبيَّنت واتضحت.

أمّا الطريقة الثانية في تدوين القواعد الأصولية فهي طريقة الفقهاء، وتعتمد في تدوين القواعد الأصولية على ما نُقِل عن الأئمة من الفروع الفقهية.

ثم جاء من بعد الفريقين الشراحُ والمرجّحون فاشتغلوا بشرح المختصرات والتعليق على الشروح من كلا الطريقتين، والمقارنةِ بين النقول، وبيان التراجم منها ودحضها، ومقابلة الآراء والمذاهب والترجيح بينها بما تبين لهم من أسرار هذا العلم وغوامضه، كما اشتغلوا بربط أصول كل مذهب بفروعه ليكتمل بناء الحكم الشرعي أصلاً وفرعاً؛ فرُبِطت الأصول بفروعها، وردّت الفروع إلى أصولها لتتبين أصول كل مذهب من المذاهب الفقهية، ونظروا في مقاصد الشريعة وضوابطها؛ فكان لهم

الفضل في هذا المجال وهم يمثلون مرحلة مهمة من مراحل نضج هذا العلم وكماله، ومن هؤلاء: تاج الدين ابن السبكي وأبو زكريا يحيى الرُّهوني وأبو إسحاق الشاطبي وبدر الدين الزركشي وأبو زرعة العراقي وابن الهمام الحنفي.

ثم اتجه الباحثون المعاصرون في أصول الفقه إلى إتمام النفع بهذا العلم فنفروا إلى دراسة بعض أبواب هذا الفن التي تحتاج إلى دراسة وبحث، أو بعض المباحث الأصولية التي تحتاج إلى بسطٍ ونظرٍ، فاشتغلوا بدراسة المقاصد والمصالح وضوابطها، ودراسة الفكر الأصولي، ومراحل تدوين هذا العلم، ومناهج الأصوليين في بناء قواعده، ودراسة الآراء الأصولية لكل عالم من هؤلاء العلماء وإفراده بالدراسة والبحث ليكمل بذلك النفع، ولا زال مَعِينُ هذا العلم لم ينضب رغم جهود الباحثين فيه على مَرِّ هذه العصور، وكيف ينضب وهو العلم الذي عُنِيَ بدراسة الكتاب والسنة وبقية المصادر الشرعية، واستنباط الأحكام الشرعية للحوادث والنوازل منها؟!

أهمية الموضوع:

مَنْ تتبع تاريخ تدوين علم أصول الفقه تبيّن له جليّاً دور علماء المالكية في تدوين أصول الفقه وتأسيس قواعده وضبطها، وأنّهم سلكوا في تدوينهم طريقة الجمهور، ومن أهم مَن صنف من المالكية في أصول الفقه ابن الحاجب المتوفى سنة (٦٤٦هـ)، حيث يظهر دوره واضحاً في رسم أصول المذهب المالكي، وتقرير قواعده الأصولية وضبطها والاحتجاج لها، ومن أهم مؤلفاته في ذلك كتابه (منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل في أصول الفقه) والذي اختصره في مختصر لاقى من قبول الأصوليين والإقبال عليه ما لم يكن لغيره، فأقبلوا عليه تعلماً وتعليماً، واشتغلوا به دراسة وتحليلاً، كما اعتنوا بشرحه وتدوين الحواشي عليه، وهو الذي اشتهر بـ(مختصر منتهى السول لابن الحاجب)، وكان من أهم هذه الشروح: شرح الإمام أبي زكريا يحيى الرُّهوني المتوفى سنة (٧٧٣هـ) المسمى: (تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السول) وذلك لما كان لهذا العالِم من دقة في الفهم وبراعة في الاستنباط، ولما توفر له من علوم وفنون، ولما انتهج من منهج في هذا الشرح؛ حيث اعتنى بالنظر والتحليل ومقابلة الآراء ومقارنة النقول، وتحرير محل

النزاع في المسائل التي تناولها في شرحه، وترجيح ما رآه راجحاً من مذاهب الأصوليين مع ذكر سبب الترجيح، وبيان مواطن الخلل في المرجوح.

من جهة أخرى اهتمّ الإمام الرُّهوني بتحرير أصول المذهب المالكي، وتقرير قواعده الأصولية رابطاً فروع المذهب بأصوله، أو مستَدِلّاً بها على صحة القاعدة الأصولية، أو مستنبطاً القاعدة الأصولية من فروع المذهب؛ فكمّل بذلك ما بدأه ابن الحاجب في مختصره من قبل، فشهد له العلماء بانفراده بتحقيق ذلك المختصر دون بقية الشُرّاح؛ يقول ابن فرحون – في ترجمته للإمام الرُّهوني– : (كان فقيهاً حافظاً يقظاً متفنناً إماماً في أصول الفقه، أديباً بليغاً مجيداً،... وكان صدراً في العلماء، حاز الرياسة والحظوة عند الخاصة والعامة، ذا دين متين، وعقل رصين، ثاقب الذهن، بارع الاستنباط، انفرد بتحقيق مختصر ابن الحاجب)[1]، ويقول الدكتور الهادي بن الحسين شبيلي –في مقدمة تحقيقه لتحفة المسؤول مبيناً مكانة الإمام الرُّهوني–: (برع في علوم الفقه وأصوله، والمنطق والنحو، وكان مُطّلعاً ومستحضراً لكتب المذهب، وآراء العلماء المتقدّمين، وهذه الملكات ظهر أثرها بشكل واضح في شرحه لمختصر ابن الحاجب، فهو كثيراً ما يلجأ إلى فروع الفقه المالكي، إما ليستدل بها على صحة القاعدة الأصولية، وإما لبيان أثر القاعدة الأصولية في أبواب الفقه، وأحياناً يستنبط القاعدة الأصولية في المذهب المالكي من خلال آراء الإمام الفقهية)[2].

وبتتبع كتب أصول الفقه نجد أن الأصوليين قد أكثروا من النقل عنه والاستشهاد بآرائه خاصة المالكية؛ فالباحث في أصول الفقه عموماً وفي أصول فقه المالكية خصوصاً لابد له من الوقوف على آراء الإمام الرُّهوني والاطلاع على شرحه (تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السول) ليكمل له النفع ويتحقق له البحث ويتسنى له الحكم بنتائج بحثه.

وعلى الرغم من اهتمام الباحثين وطلبة العلم بالإمام الرُّهوني وبمؤلفه المذكور والرجوع إليه والاستشهاد بآرائه إلا أن آراءه الأصولية لم تحظ بدراسة مستقلة تستوعبها وتبيّن غامضها.

---

[1] الديباج لابن فرحون المالكي، وتحقيق: مأمون بن محيي الدين الجنّان، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م، (٤٣٦)

[2] تحفة المسؤول، لأبي زكريا يحيى الرُّهوني، تحقيق: د. الهادي بن حسين شبيلي، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م، (١/٨٥).

الدراسات السابقة:

أفاد الباحثون من فكر الإمام الرُّهوني الأصولي وذلك بقراءة شرحه الشهير لمختصر ابن الحاجب (تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السول)، ونقلوا عنه في كثير من المسائل الأصولية، واهتموا بتحليله وتوجيهه، وتسابقوا في فهم عبارته وإدراك مقصده ومراده، إلا أنهم غفلوا عن دراسة آرائه الأصولية دراسة معمقة مستقلة، فبقي هذا الجانب من علم الإمام الرُّهوني وفكره الأصولي دون دراسة تبين غامضه وتسبر أغواره باستثناء بعض البحوث التي أشارت إلى منهجه الأصولي ودوره في أصول الفقه بشكل عام، ومن أهم هذه البحوث مقدمة الدكتور الهادي بن الحسين شبيلي في تحقيقه لشرح الإمام الرُّهوني على مختصر ابن الحاجب (تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السول)[1].

أسباب اختيار الموضوع

إنّ لموضوع "الآراء الأصوليـــة للإمام أبي زكريـــا يحيى الرُّهوني" أهمية كبيرة -كما ظهرت في الفقرة السابقة- جعلته جديراً بأن يفرد بالدراسة والبحث، وثمت أسباب أخرى دعتني لاختيار هذا الموضوع منها:

١- أن علم أصول الفقه يحظى بمكانة عظيمة بين علوم الشريعة الإسلامية؛ فهو العلم الذي يدرس الأصل (الكتاب - السنة - الإجماع) ويضبط قواعد الاستدلال به، وينظر في المعقول ويحدد المعتبر منه في الشرع.

٢- أنّ دراسة أصول الفقه وقواعده شرف عظيم للباحث فيه؛ فهو العلم الذي تضبط قواعده طريقة الاستدلال، وتحدد شرائط الاجتهاد وطرقه، وبه تضبط قواعد الفقه الكلية والجزئية.

٣- شغفي بعلم أصول الفقه والرغبة في تحصيل قواعده، والوقوف على أسس مذاهب الأصوليين فيه.

٤- المكانة التي تبوّأها الإمام الرُّهوني أصولياً وفقيهاً ممّا جعله مقصداً لطلبة العلم في عصره لما توفّر له في هذه العلوم، وبما شُهِد له به من دقة في البحث وفطنة في النظر والفهم والتحليل.

---

[1] (١/٦٥-١١٧).

٥- دور الإمام الرُّهوني في تقرير قواعد علم أصول الفقه، والترجيح بين مذاهب الأصوليين السابقين له، وبيان الراجح منها وأدلته، والمرجوح منها ومواطن الخلل فيه، وتحريره محل النزاع في المسائل الأصولية، وتوجيه الآراء فيها، وبيانه أصول المذهب المالكي، وتقرير قواعده الأصولية وضبطها وإيضاحها والاحتجاج لها، وما كان له من آراء واختيارات خالف فيها الجمهور، وذلك لما ظهر له من أدلة وحجج وأمارات.

٦- ندرة الدراسة حول شخصية الإمام الرُّهوني وفكره الأصولي رغم دوره في ضبط أصول المذهب المالكي خاصة وأصول الفقه عامة، ولم تفرد له دراسة تبيّن مذهبه الأصولي وآراءه.

ولأهمية الآراء الأصولية للإمام الرُّهوني ومكانته العلمية، ولما سبق من أسباب رأيت أن يكون موضوع دراستي لنيل درجة الدكتوراه هو: (الآراء الأصولية للإمام أبي زكريا يحيى الرُّهوني المتوفى سنة "٧٧٣هـ" دراسة تحليلية) داعياً الله -تعالى- أن يوفّقني ويلهمني السداد والصواب إنّه نعم المولى ونعم الوكيل.

أهداف الدراسة:

أهدف من دراستي لموضوع الآراء الأصولية للإمام أبي زكريا يحيى الرُّهوني لجملة من الأهداف أهمها ما يلي:

١- التعريف بالإمام الرُّهوني وبيان مكانته العلمية.

٢- دراسة الأوضاع السياسية في عصر الإمام الرُّهوني، وإلقاء الضوء على الحركة العلمية والثقافية في ذلك العصر، لما لها من أثر في تكوين شخصيته العلمية.

٣- التعريف بنتاج الإمام الرُّهوني العلمي، وذلك بالترجمة لأشهر تلاميذه وبيان مكانتهم العلمية، وبيان ما لمصنفاته من مكانة عند أهل العلم.

٤- تتبع الآراء الأصولية للإمام الرُّهوني، والوقوف على حقيقة المذهب الأصولي لهذا العالم الفذ؛ وذلك بالنظر في عبارته وأدلته فيما ذهب إليه، وتوجيه آرائه.

٥- بيان تصور الإمام الرُّهوني للخلاف الأصولي، وتحريره محل النزاع في المسائل المختلف فيها.

٦- إبراز شخصية الإمام الرُّهوني الأصولية، ومدى اهتمام الأصوليين بمذهبه وترجيحه لما توفر له من مكانة علمية.

٧- الكشف عن أسباب اختيار الإمام الرُّهوني لمذهبه في المسائل الأصولية المختلف فيها، وأسباب ترجيحه لما رجحه.

٨- بيان آرائه الأصولية التي خالف فيها الجمهور بما ترجح عنده من أدلة، وبيان سببه.

٩- بيان جهود الإمام الرُّهوني في ضبط أصول المذهب المالكي وبناء قواعده الأصولية وربطها بفروع المذهب.

١٠-بيان جهود الإمام الرُّهوني في تخريج الفروع على الأصول.

منهجية الدراسة والبحث:

اعتمدت في دراستي هذه على منهجية الاستقراء والتحليل والمقارنة؛ وذلك بقراءة كلام الإمام الرهوني ثم انتخاب جملة من المسائل تكون مباحث لهذه الدراسة وذلك لأهميتها وأهمية رأي الإمام الرُّهوني فيها، ثم ضبط كل مسألة من هذه المسائل المنتخبة وتحرير محل نزاع العلماء فيها، ثم ذكر أهم المذاهب فيها، وذكر أهم القائلين بتلك المذاهب، واستقراء كلام الإمام الرُّهوني للاطلاع على آرائه الأصولية من مصدرها، ثم دراسة تلك الآراء دراسة تحليلية مقارنة للوقوف منها على حقيقة رأي الإمام الرُّهوني، وفهم مقصده، وبيان مذهبه في المسائل الأصولية، ومقارنته بمذاهب العلماء فيها، وبيان الأسس التي بنى عليها مذهبه الأصولي، وأدلته فيما ذهب إليه، وبيان منهجه الأصولي من خلال ذلك، وفيما يلي أهم أسس منهجية البحث:

١-وضع رأي الإمام الرهوني عنواناً في أول المسألة.

٢-التعريف ببعض المصطلحات إن احتاجت إلى ذلك.

٣-ضبط المسألة وتحرير محل النزاع فيها.

٤-ذكر أهم المذاهب الأصولية في المسألة.

٥-ذكر أهم القائلين بكل رأي من الآراء المذكورة.

٦-بيان رأي الإمام الرهوني من خلال استقراء كلامه وتحليله.

٧-مقارنة رأي الإمام الرهوني بما ذكر من مذاهب في المسألة وبيان ما وافقه منها.

٨-بيان أدلة الإمام الرهوني على ما ذهب إليه.

٩-عرض مناقشة الإمام الرهوني لأدلة المذاهب سواء الموافقة له أو المخالفة.

١٠-بيان الرأي الراجح في المسألة إن ظهر لي مرجح.

١١-خدمة المذاهب والآراء بتوثيقها من مصادرها وعزو الآيات القرآنية إلى سورها، وتخريج الأحاديث والآثار، والترجمة للأعلام غير المشهورين، والتعريف بالفرق والمصطلحات والأماكن، ووضع الفهارس اللازمة لتسهيل الوصول إلى محتويات البحث.

الصعوبات التي واجهتني

واجهت خلال دراستي هذه العديد من الصعوبات وكان من أهمها:

-دقة عبارة الإمام الرُّهوني وغموضها -أحياناً- ممّا تطلب مني جهداً مضاعفاً لإدراك مراده.

-أكثر الإمام الرُّهوني من المناظرات والأجوبة والردود، وهذا أثرى الدراسة لكنها تطلبت جهداً في البحث والنظر.

-أحياناً لا يصرح الإمام الرُّهوني برأيه في المسألة وهذا يستدعي متابعة كلامه بدقة أكثر لفهم مذهبه وميوله.

-واجهت -أيضاً- صعوبة في نسبة بعض المذاهب للقائلين بها وذلك لاضطراب النقول عنهم.

-واجهت صعوبات ليست متعلقة بالجانب العلمي، بل هي صعوبات السفر والترحال نتيجة ما تعانيه بلادي من صراع مسلح مقيت على السلطة، وعدم استقرار في الأحوال العامة، فكان عائقاً أمامي في الكثير من الأوقات.

خطّة البحث

كانت خطة البحث والدراسة في هذه الرسالة على النحو التالي:

المقدمة

واشتملت على بيان أهمية الموضوع، والدراسات السابقة، وذكر أسباب اختيار الموضوع، وأهداف الدراسة، والصعوبات التي واجهتني خلال البحث، وبيان منهجية الدراسة، وخطة البحث.

باب تمهيدي: التعريف بالإمام الرُّهوني وعصره ومنهجه الأصولي وجهوده الأصولية

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: التعريف بعصر الإمام الرُّهوني.

الفصل الثاني: التعريف بالإمام الرُّهوني وبمكانته العلمية.

الفصل الثالث: المنهج الأصولي للإمام الرُّهوني.

الفصل الرابع: جهود الإمام الرُّهوني في تقرير أصول المذهب المالكي وتخريج الفروع على الأصول.

الباب الأول: آراء الإمام الرُّهوني في المقدمات الأصولية وأدلة التشريع

وفيه ستة فصول:

الفصل الأول: آراء الإمام الرُّهوني في المقدمات الأصولية

الفصل الثاني: آراء الإمام الرُّهوني في الاستدلال بدليل الكتاب (القرآن الكريم)

الفصل الثالث: آراء الإمام الرُّهوني في السنة وما يتعلق بالأخبار

الفصل الرابع: آراء الإمام الرُّهوني في الإجماع

الفصل الخامس: آراء الإمام الرُّهوني في القياس

الفصل السادس: آراء الإمام الرُّهوني في بقية الأدلة المختلف فيها

الباب الثاني: آراء الإمام الرُّهوني في دلالات الألفاظ والحكم الشرعي والاجتهاد

وفيه سبعة فصول:

الفصل الأول: آراء الإمام الرُّهوني في البيان

الفصل الثاني: آراء الإمام الرُّهوني في الحقيقة والمجاز

الفصل الثالث: آراء الإمام الرُّهوني في المنطوق والمفهوم

الفصل الرابع: آراء الإمام الرُّهوني في الأمر والنهي

الفصل الخامس: آراء الإمام الرُّهوني في العام والخاص والمطلق والمقيد

الفصل السادس: آراء الإمام الرُّهوني في الحكم الشرعي

الفصل السابع: آراء الإمام الرُّهوني في الاجتهاد والتقليد والترجيح

الخاتمة

وذكرت فيها أهم النتائج التي توصلتُ إليها من الدراسة.

الفهارس

والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

باب تمهيدي

التعريف بالإمام الرُّهوني، وعصره، ومنهجه الأصولي، وجهوده الأصولية

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: التعريف بعصر الإمام الرُّهوني.

الفصل الثاني: التعريف بالإمام الرُّهوني ومكانته العلمية.

الفصل الثالث: المنهج الأصولي للإمام الرُّهوني.

الفصل الرابع: جهود الإمام الرُّهوني في تقرير أصول المذهب المالكي وتخريج الفروع على الأصول.

الفصل الأول

التعريف بعصر الإمام الرُّهوني

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الحالة السياسية والاقتصادية في عصر الإمام الرُّهوني

ضعفت الخلافة الإسلامية في القرنين السابع والثامن الهجريين، حتى أصبحت رمزية لا حول لها ولا قوة، وأصبح السلاطين والأمراء في الأقطار الإسلامية هم أصحاب السلطة الحقيقيون، ثم ازداد الأمر سوءاً بغزو التتار لدار الخلافة العباسية بغداد حيث قُتِل الخليفة المستعصم بالله على أيدي التتار الغزاة سنة (٦٥٦هـ) فسقطت دار الخلافة بغداد في أيديهم فأفسدوا وخربوا ونكَّلوا بالمسلمين أشد تنكيل، ومضت سنوات -بعد مصرعه- خالية من خليفة للمسلمين حتى بايع المسلمون بمصر المستنصرَ بالله أحمد بن الظاهر محمد بن الناصر العباسي خليفةً للمسلمين وذلك في شهر رجب سنة (٦٥٩هـ) ونهض بإقامة خلافته ومبايعته السلطانُ الملك الظاهر بيبرس.

وبعد وفاة الخليفة المستنصر بالله أحمد بن الظاهر العباسي شهيداً على يد التتار الغزاة سنة (٦٦١هـ) بُويع الحاكم بأمر الله أبو العباس أحمد بن أبي علي الحسن المسترشد بالله العباسي، وظل المسترشد بالله في الخلافة أربعين سنة إلى أن توفي سنة (٧٠١هـ) فعهد بالخلافة إلى ابنه أبي الربيع سليمان فكان له ما أراد، وبُويع أبو الربيع خليفة للمسلمين ولُقِّبَ المستكفي بالله وعمره عشرون سنة واستمر في خلافته إلى أن اعتقله السلطان محمد بن قلاوون في ذي القعدة سنة (٧٣٦هـ)، ومنعه من الاجتماع بالناس ثم أفرج عنه في ربيع الآخر سنة (٧٣٧هـ)، وألزمه بيته ثم نفاه مع أهله وذويه إلى بلاد قوص، وظل على ذلك إلى أن توفي في شعبان سنة (٧٤٠هـ)، وبقيت الخلافة على هذا الحال من الضعف والهزال حيث ينصب خليفة ثم يعزل أو يقتل والأمر كله للسلطان والأمراء من حوله، وفقدت الخلافة بذلك ما تبقى لها من مكانة.[1]

---

[1] السلوك لمعرفة دول الملوك لأبي العباس المقريزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، (١/١٥٧- ١٥٨)، (١/٣١٩)، (٢/٤٠).